

حول مشروع دليل المصطلحات العربية الموحدة في العلوم الإدارية

الدكتور مصطفى الباروي

العربي ! وفي سبيل دعم الدعوة الصادقة اقدم هنا هذه الدراسة السريعة للمشروع الذي اثار عندي كوامن الذكريات وجدد الآمال بتوحيد سليم ، على الصعيد العلمي والاداري للتعبير المتداولة ، على اقل تقدير ! ..

والحقيقة ان مشروع الدليل هذا قد ايد انطباعي الاول عن « المنظمة العربية للعلوم الادارية » التي اشرفت على ايجراجه ، فلقد كان واثقاً - في النصف الاول من عام 1971 - الصديق المرحوم الاستاذ عبد الرحمن بن عبد النبي بكثير من منشورات المنظمة لما كان مديراً للمدرسة الادارية المغربية فزار القاهرة في مؤتمر للعلوم الادارية وعاد يحمل تلك الدراسات التي صدرت عن المنظمة ، وقد قلت له - رحمه الله - لما تذاكرت معه في وضع « المنظمة العربية للعلوم الادارية » في ضوء القائمة الكاملة لما صدر عنها : « كاني بهذه المنظمة تنسى ان اكثر المعالم العربي

شرفني « المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي » بالرباط بمهمة علمية سامية حيث عرض على المشروع الذي اعدته « المنظمة العربية للعلوم الادارية » التابعة لجامعة الدول العربية « كدليل للمصطلحات العربية في العلوم الادارية ، لعلى بعد الاطلاع عليه استطيع ان اضع المقابل الفرنسي لكل مصطلح ورد في هذا المشروع الذي حرص واضعوه على ان ينطلقوا من التعابير الانكليزية وحدها فيضعوا مقابلها باللغة العربية .

وما ان تصفحت مشروع الدليل هذا حتى تاكدت ان مثل هذه المهمة لا تتحقق الا على يد عدد من الاعلام المتخصصين يجتمعون لهذه الغاية - ويكون جلهم ممن الذين جمعوا في تكوينهم العلمي بين الثقافتين الفرنسية والانكليزية - فضلا عن تضلعهم باللغة العربية ، ويحسن ان يكون فيهم اكبر عدد ممكن من اساتذة الحقوق الادارية في مختلف كليات الحقوق في العالم

يستقى الحقوق والعلوم الادارية عن اصل فرنسي ، فلماذا تطبع المنظمة نفسها بطابع موسوم بالاخذ عن الاصل الانكليزي وحده ؟ » .

ولو رجعنا الى اصل انشاء هذه المنظمة ، لوجدنا ان من بين الحوافز الى انشائها ما كان اقترحه الاساتذة العرب في الحقوق الادارية المشاركون في اعمال المؤتمر الدولي العاشر للعلوم الادارية المنعقد في مدريد في ايلول - سبتمبر 196 ، وهم الاستاذ الكبير الدكتور محمد فؤاد مهنا ، والاستاذ المرحوم الدكتور توفيق شحاتة ، وكاتب هذه السطور ، حيث اقترحنا في رسالة خطية الى جامعة الدول العربية تأسيس منظمة عربية للعلوم الادارية ! ..

وقد لقي الاقتراح قبولا حسنا ، ودعيت من قبل جامعة الدول العربية بالتوافق مع الحكومة السورية للحضور الى القاهرة في شهر ايار - مايو 1957 للمذاكرة في عقد اول مؤتمر عربي للعلوم الادارية في دمشق للنظر في شؤون كثيرة من بينها تأسيس المنظمة .

وانعقد المؤتمر فعلا في دمشق في تشرين الثاني - نوفمبر 1957 ، وتلاه مؤتمر شان في الرباط في كانون الثاني - يناير 1960 ، وتم في المؤتمرين وضع اسس احداث المنظمة ، وكان بين الذين قرروا ذلك كبار المتخصصين في العالم العربي في الحقوق والعلوم الادارية ، ممن يغلب على تكوينهم العلمي الاخذ عن المدرسة الفرنسية في الحقوق الادارية ، مع معرفة بمعالم العلوم الادارية في المعالم الانكلوساكسوني ، ويقيني انه لم يخطر على بال احد منهم وقتئذ ان المنظمة ، اما رات النور ، ستولى وجهها شطر العالم الانكلوساكسوني وحده ، فتقتصر على مسائل ادارية مستقاة عن ذلك الاصل الذي لا ياخذ عنه الا عدد قليل من دول العالم العربي سواء من حيث الرقعة ام من حيث السكان ! .

فلقد اخذت عن الاصل الفرنسي دول المغرب العربي الكبير (باستثناء ليبيا) واعنى المغرب والجزائر وتونس ، وكانت الدولة الوحيدة العربية من دول افريقيا التي قد يصدق فيها انها استقتت عن الاصل الانكليزي وحده دولة السودان ، في حين جمعت مصر

بين المصدرين الفرنسي والبريطاني ، حتى غلبت على حقوقها الادارية القواعد ذات الورد الفرنسي بعد احداث مجلس الدولة كتضاء اداري مستقل فيها ، واعتقد ان ليبيا تأخذ عن المصدرين معا ايضا بحكم صلاتها الوثيقة لدى استقلالها عام 1951 ، وهناك في آسيا : سورية ولبنان الفينتان جد الغنى بتجارب التعريب اخذا عن المصدر الفرنسي وحده تقريبا ، بسبب الانتداب الفرنسي عليهما ، وحتى العراق والاردن اخذتا بشيء من قواعد الحقوق الادارية على الطريقة الفرنسية مع اتصالهما الوثيق بالانتداب البريطاني في الاصل ، في حين غلب الاصل البريطاني وحده كمنهل للعلوم الادارية في فلسطين وفي دول الخليج العربي ..

ان دولا عربية تبلغ من الشأن ما يبلغه هذا المصدر الذي سقناه منها ، وهي تأخذ عن اصل فرنسي ، جديرة بان تلقى اكبر العناية في مهمة تنسيق التعريب وتوحيد المصطلحات فيها بينها ولكم كانت « المنظمة العربية للعلوم الادارية » تكون اكثر توفيقا في عملها ، وهي قائمة في مصر نفسها لو انها استفادت من كفاءة امثال الدكتور محمد فؤاد مهنا ، والدكتور عثمان خليل عثمان ، والدكتور سليمان الطماوى ، ومن كثيرين غيرهم سواء في كليات الحقوق ومعاهد العلوم الادارية ، ام بقية المتخصصين من كبار رجال الدولة في الاجهزة الادارية في مصر نفسها وفي غيرها ، ممن يحيطون احاطة علمية واسعة عربية فرنسية انكليزية ، بالحقوق والعلوم الادارية ، ولو شارك بعض هؤلاء في وضع الدليل لكان خرج على غير الصورة التي نشرته عليها « المنظمة العربية للعلوم الادارية » .

ولعل حجتنا الكبرى هنا ، وجوه بحثنا في صدد الدليل للمصطلحات العربية الموحدة ، ان احدا من المتخصصين بعمق في الحقوق والعلوم الادارية لا يخفى عليه التباين الكبير بين الاصل الفرنسي والاصل الانكلوساكسوني ، فالحقوق الادارية الفرنسية ولدت بالاجتهاد للتبرؤ من قواعد الحقوق الخاصة على صعيد عمل الادارة العامة ، في حين بقيت اكثر قواعد الحقوق الادارية الانكلوساكسونية تنسم بطابع الحقوق الخاصة .

ليس صحيحا ان ، ان ينطلق « مشروع دليل المصطلحات العربية الموحدة في العلوم الادارية » من

آخر بعيد كل البعد عن التصد ، فاطن ان المقصود
بكلمة Variance التي وردت بالدليل - وهي كلمة
انكليزية هو « الإبتعاد » او هو « الميل » اي ما يقابل
بالفرنسية L'écart

وفي ختام كلمتي هذه السريعة حول « مشروع دليل
المصطلحات العربية للمعلوم الادارية » احرص على
القول انني لست اطعن في عمل جليل كهذا العمل الذي
ينم عن جهود كبيرة ، ولكنني حيث اتذكر قول الشاعر
المري .

ولم ار في عيوب الناس عيبا
كتقص القادرين على التمام

اقول ما قلت في الدليل ، واقترح لتلافى نقصه ان
تنعقد لجنة من اعلام الحقوق والمعلوم الادارية لدى
« مكتب تنسيق التعريب » فتتولى اولا اعداد مشروع
يستقى - في ضوء واقفنا العلمى والعملى - عن
الاصل الفرنسى ، فيوحد تعريب المصطلحات الآخذة
عنه لدى شتى الدول العربية ثم تنسق هذه اللجنة
بين مشروع الدليل الجديد المقترح ، وبين مشروع
الدليل الذى قديمته المنظمة العربية للمعلوم الادارية
على ان يعرض نتاج عمل هذه اللجنة على جميع
المتخصصين في العالم العربى ليقدّموا ملاحظاتهم قبل
ان ينعقد منهم مؤتمر يقرر بصورة نهائية التعابير
والمصطلحات الملزمة لجميع الدول العربية ! -

والله هو الموفق الى مثل هذا الصراط المستقيم !

الرباط في 26 شباط - فبراير 1973 .

الرباط - مصطفى البارودى

نقطة انطلاق انكليزية محضة ، وكاننا نقدم التعريب
ومصطلحاته الى العالم الانكلوساكسونى نفسه ،
وليس الى دولنا العربية ، وبخاصة اذا ما وجدنا في
الدليل تعابير لا نحتاجها اصلا في الحياة الادارية للدول
العربية ، ونحن احوج ما نكون في العالم العربى الى
توحيد التعابير على اقل تقدير ، على الصعيد العلمى
الجامعى والصعيد الادارى لاجهزة الدول العربية ،
حيث نجد تعابير متباينة او متعددة ، لا بد من توجيدها
ولو بالالزام ..

وهنا اعرض على سبيل المثال بعض تعابير عجيبة
في مشروع الدليل لا احسب اننا نتعرض لها في الواقع
العلمى او في التدريس العلمى كمثل التعبير رقم I
« الملكية الغيبية » Apsest ownership

او تعابير غريبة نصها العربى المقترح كمثل التعبير
رقم 1340 « مصرفة الانفاق » Expensing او تعابير
خاطئة في صيغتها العربية المقترحة للتوحيد بالنسبة
للمقصود الانكليزى كمثل التعبير الذى تكرر في الارقام
1429 - 1430 - 1432 ومثاله في التعبير رقم
1432 « انحراف قية المبيعات »
Sales value variance

وانى لاكتفى بهذه الامثلة على قلتها ، كى اتقف عند
كلمة « انحراف » التى نستعملها في الفقه الادارى
العربى وفي القضاء الادارى استعمالا يتباين تماما مع
الموضوع الذى وضعها فيه مشروع الدليل الموحد ! -

فقد استقر هذا التعبير على انه مقابل للكلمة
الفرنسية Détournement وتتضمن في معناها
اساءة الاستعمال كمثل الانحراف في استعمال السلطة
الادارية ، في حين ساق الدليل هذا التعبير في مجال

